

وسط صمت حكومي دولار السودان يتجاوز عتبة الـ١٠٠٠ ليرة سورية

الوطن

تداولت أوساط اقتصادية ومواقع تواصل اجتماعي يوم أمس سعراً جديداً لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي تجاوز الألف ليرة للدول الواحد. وفي حين لا تزال الحكومة تلتزم الصمت الكامل تجاه تقلبات سعر الصرف، بات من الصعب تقدير السعر الحقيقي لليرة السورية، وسط مضاربات داخلية وخارجية نتيجة العوامل السياسية، وما يتعرض له لبنان الذي تجاوز فيه سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار عتبة ٢٤٠٠ لأول مرة منذ عقود من الزمن.

وبين مصادر في سوق الصرف وجود حالة حذر وترقب في التعاملات، وهي في مستويات متدنية نسبياً، وتحتصر في بعض شركات الصرافة، والصرافة في السوق الموازية «السوداء»، الذين يسعون إلى الشراء، من المواطنين، ومن الشركات والصرافة الآخرين، ما يعني زيادة الطلب في السوق، مقارنة بالعرض، علماً بأن تلك الشركات تمتنع عن البيع، فهي فقط تشتري الدولار. ومن غير الواضح سبب زيادة الطلب، ولماذا تلجأ تلك الشركات والصرافة إلى «الم» السوق بسعر مرتفع قريب من الألف ليرة، في حين توقفت شركات أخرى عن البيع والشراء من باب الحذر والحيطه، لعدم معرفة اتجاه سوق الصرف، وعدم صدور أي توجيهات من مصرف سورية المركزي حيال ذلك. كما أن الطلب التجاري على الدولار انخفض بشكل كبير، من قبل التجار والمستوردين، لتحويل صفقاتهم وعقودهم الخارجية، وهذا ما أكده عضو في غرفة تجارة دمشق، وهو من كبار تجار دمشق، مبيناً أن الحركة في الأسواق ضعيفة جداً، وقلة من التجار يشترون الدولار لتحويل المستوردات، في حين يشتري آخرون الدولار لغايات أخرى.

وأكد أن الطلب التجاري على الدولار بدأ ينخفض تدريجياً بعدما تخفى سعر الصرف ٧٥٠ ليرة للدول.

ولفت إلى أن التجار بالتأكد يرفعون أسعارهم مع ارتفاع الدولار في حال لكن عند حد معين مثل اليوم، في حال رفعوا الأسعار على دولار يزيد عن الألف ليرة فإن الطلب على البضاعة سوف ينخفض أكثر، ما يعني عموداً أكبر في الأسواق، وخاصة أن مستوى الدخل منخفض جداً ولا يجاري ارتفاع الأسعار، والفئة التي تطلب لا تتعدى ١ بالمئة من المواطنين، ومنهم من يشتري احتياجاته من الأسواق الخارجية، وخاصة الملايين، وهذه حالة غير صحية أبداً، وتضر بالاقتصاد.

هنا غانم

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس خطة وزارة النقل لتعزيز البنية التحتية لقطاعات النقل (البري والبحري والجوي والسككي) للمرحلة القادمة باعتباره العصب المغذي لإستراتيجية التنمية في مختلف المفاصل الخدمية والاقتصادية والإنتاجية واستثمار العقارات العائدة له بالشكل الأمثل، بما يحقق الربط بين مختلف المحافظات وبين مراكز الإنتاج والاستهلاك ومناذ التصدير والاستيراد.

وكلف المجلس وزارة النقل اقتراح مجموعة مشاريع ذات أولوية اقتصادية واجتماعية لتنفيذها خلال العام الجاري (٢٠٢٠) وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة هذه المشاريع، والتركيز على إقامة محاور جديدة للربط السككي مع الدول المجاورة وصيانة وإصلاح الخطوط الحديدية في المناطق الحرة والإسراع بإنجاز السكك الحديدية اللازمة لنقل البضائع إلى المحطات الكهربائية.

وكلف المجلس وزارة النقل اقتراح مجموعة مشاريع ذات أولوية اقتصادية واجتماعية لتنفيذها خلال العام الجاري (٢٠٢٠) وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة هذه المشاريع، والتركيز على إقامة محاور جديدة للربط السككي مع الدول المجاورة وصيانة وإصلاح الخطوط الحديدية في المناطق الحرة والإسراع بإنجاز السكك الحديدية اللازمة لنقل البضائع إلى المحطات الكهربائية. إضافة للتوسع بمشاريع قطاع الطرق وصيانة الطرق المخربة وإنشاء محطات حافظات للبضائع وزيادة عدد طائرات أسطول النقل الجوي واستبدال طائراته القديمة وإصلاح المتضررة منها وتوسيع المرافق البحرية وتطويرها وتجميع ملاك السفن لتسجيل سفنهم تحت العلم السوري وإحداث هيئة سورية لتصنيف السفن، وتطوير المعاهد التقنية والمهنية المتعلقة بعمل قطاعات النقل واعتماد دورات تدريبية موسعة للعاملين في الوزارة لتأمين الكوادر المدربة القادرة على الضلوع بمتطلبات تأهيل قطاع النقل وتطويرها. وصرح وزير النقل علي حمود لـ«الوطن» بأنه تم تقديم عرض شامل لتناجح عمل الوزارة من

عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩، ضمن رسالة الوزارة إلى الوصول إلى نقل آمن ومتطور ومستدام، نظراً لموقع سورية الجغرافي، وعبر تكامل أنماط النقل المختلفة، وتأمين الاحتياجات، وحرية النقل والتبادل داخل القطر، والربط مع دول الجوار، ومع العالم.

وبين تحصيل إيرادات مهمة، وبناء عليه أكد على الحكومة أهمية دعم هذا القطاع الحيوي لما له من مردود اقتصادي جيد. وكشف الوزير عن الانتهاء من إنجاز موضوع الدفع الإلكتروني لمعاملات الرسوم على المركبات، الذي سينطلق بالتعاون مع وزارة الاتصالات ومصرف سورية المركزي خلال شهر، وبذلك تكون وزارة النقل أول وزارة تطبق الدفع الإلكتروني في مديريات النقل بشكل كامل الأمر الذي سيحد من حالات الخلل والفساد.

وأشار الوزير حمود إلى أن الحكومة طلبت من الوزارة وضع مشاريع ذات جدوى اقتصادية لتنفيذها خلال العام الجاري بالتشاركية من

الحكومة تدرس تعديل قانون ترخيص مؤسسات الصرافة.. وجولات لمنع التلاعب بالمازوت

وزير النقل لـ«الوطن»: تطبيق الدفع الإلكتروني على معاملات المركبات خلال شهر ما سيحد من حالات الخلل والفساد

الصرامة بحقه منعاً لحدوث التجاوزات التي تؤثر سلباً على المواطنين.

وتم تكليف وزير الإدارة المحلية والبيئة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات لمساعدة الوحدات الإدارية على تأمين البيانات المؤتمتة حول احتياجات الفلاحين من الآليات والفراس والبنادر والأعلاف، ليصار إلى وضع آلية تنفيذية مناسبة لتأمينها وتصويب آلية الدعم المقدمة للفلاحين بما يراعي احتياجات كل محافظة.

كما طلب المجلس من وزير المالية التنسيق مع كافة الوزارات لرفع الهيئة العامة للرسوم والضرائب بالكوادر البشرية اللازمة لتطوير آلية عملها خلال المرحلة الراهنة، إضافة إلى تقديم تقارير تتبع دورية حول تنفيذ خطة الهيئة للعام الحالي والمعوقات التي تعترضها ليصار إلى دراستها في مجلس الوزراء واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها وتأمين الدعم اللوجستي اللازم للهيئة في الإدارة المركزية والفروع في المحافظات. ودرس المجلس تعديل عدد من القوانين الخاصة بعمل وزارة الإدارة المحلية والبيئة وذلك تنفيذاً للتوجهات الحكومية الخاصة بتطوير وتحديث التشريعات وإلغاء الاستثناءات.

واستمع المجلس لعرض قدمه وزير النقل رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ المشاريع الحكومية في محافظة دير الزور على غانم حول الزيارة التي قام بها الوفد الحكومي للمحافظة، حيث بين أن عدد الأسر في المحافظة يبلغ ٢٠٠ ألف أسرة وعدد العمال ٢٦ ألف عامل إضافة إلى ٣١٠ مدارس يعمل فيها ١١ ألف مدرس ومدرسة وتقدم خدماتها لنحو ١٢٥ ألف طالب، إضافة إلى وجود ٢٥ مخبزاً و٣٠ مركزاً صحياً و٣٠ محطة مياه و٣٠ محطة محروقات و١٨ صالة للسورية للتجارة و٣٣ وحدة إرشادية، وكذلك يوجد ١١ مقيم هاتف و٧١ خط هاتفي و١٣ ألف بوابة إنترنت.



نقاش حكومي

وافق مجلس الوزراء خلال الاجتماع على طلب المصرف التجاري السوري شراء نظام مصرفي متكامل يساعد على تحديث عمل المصرف وتحسين الخدمات التي يقدمها للمواطنين، وتجنب المخاطر الناتجة عن عدم تحديث الخدمات الموجودة في المصرف نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية.

وحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تمت مناقشة مشروع قانون بتعديل أحكام القانون الخاص بترخيص مؤسسات الصرافة بهدف مساعدة هذه المؤسسات على تطوير عملها وزيادة انتشارها في كافة المحافظات بما يتعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة للمواطنين. وطلب المجلس من وزراء التجارة الداخلية وحماية المستهلك والنظف والداخلية تكليف الجهات المعنية القيام بجولات ميدانية مكثفة على محطات الوقود المنتشرة في المحافظات لمحاربة حالات التلاعب بجودة مادة المازوت التي يلجأ إليها ضعاف النفوس، واتخاذ العقوبات

القطاع الخاص، حيث تم استقطاب ١٧ سفينة تحت راية العلم السوري، وتم خلال الفترة الماضية إعادة تشغيل القطارات المتوقفة. ولفت إلى أن طريق دمشق حلب قيد الإنجاز، ويتم العمل على صيانة خط حديد دمشق حلب، واستكمال البنية التحتية لمشروع قطار الضواحي بين دمشق وريفها، وصيانة الطرق المركزية المتضررة نتيجة الحمولات الزائدة، والإسراع بإنجاز السكك الحديدية لنقل البضائع إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية، وتحقيق الربط بين مراكز الإنتاج والاستهلاك ومناذ التصدير والاستيراد.

وتم تأكيد أهمية زيادة عدد طائرات أسطول النقل الجوي، ورفد السورية للطيران بطائرات تحافظ على مستوى التشغيل والدقة، وتأهيل البنية التحتية للمطارات.

وبين الوزير أنه تمت أرشفة عشرات الملايين من الوثائق في مديريات النقل إضافة إلى إحداث العديد من دوائر النقل الفرعية في المناطق المختلفة في سورية.

سقف «البطاقة الذكية» للأسرة ٤ كيلو سكر و٣ رز شهرياً.. وكيلو شاي في شباط من كل عام

النداف لـ«الوطن»: حددنا المخصصات وفق احتياجات الفرد ووسطي عدد أفراد الأسرة

سليمان: مؤقت لحين انخفاض الأسعار.. وزيادة مرات التوزيع ممكن عند توافر المواد

توزيع الأجهزة على كافة الصالات وتدريب العاملين عليها وقواعد المكاتب الخلفية ومنظومة العمل على أتم الجاهزية للبدء بهذا المشروع.

وأثار هذا القرار جملة انتقادات واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نظراً لعدم كفاية الكميات المعلن توزيعها عبر البطاقة، وسط تباين في عدد أفراد الأسرة، وخاصة في الريف، ما يشير إلى وجود خلل في التوزيع، إذ إن الأسرة التي عدد أفرادها ١١ تحصل على نفس الكمية للأسرة التي يزيد عدد أفرادها عن ذلك، والتي قد يصل عدل أفرادها إلى ١٠ أشخاص، وهذا أمر اعتيادي في الأرياف، الأمر الذي طلب عضو مجلس الشعب محييب الدندن بإعادة النظر في شأنه خلال مرات التوزيع القادمة، بحيث يؤخذ في الحسبان عدد أفراد الأسرة، وتخصيصها بالكميات اللازمة بحسب الاحتياج، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن نجاح عملية التوزيع عبر البطاقة الذكية مرتبطة بمدى توافر المادة.

على هذه الكمية وإن كانت بسيطة، وتحويل اتجاه التجار والبياعة لتخفيض أسعار المنتجات، أو البيع بأسعار مماثلة لأسعار المؤسسة السورية للتجارة، وبذلك تتحقق غاية التدخل الإيجابي.

وأشار إلى أن هناك كميات من تلك المواد متاحة في الأسواق، والوزارة ستقوم بتحديد الأسعار وفق صك سعري يصدر بحسب البيانات المتوفرة بشكل يومي، ومن دون أي نسبة للأرباح فيما يخص السورية للتجارة، أي أن المبيع سيكون بسعر التكلفة في المؤسسة، وهذا الأمر سيخلق منافسة للأسعار في الأسواق، من خلال إيجاد سعر توافر ما بين العرض والطلب.

وأكد سليمان أن التوزيع عبر البطاقة الذكية مؤقت، وسوف يستمر حتى يتوازن السوق، وتصبح الأسعار مقبولة، ويمكن حينها إيقاف التوزيع عبر البطاقة، منوهاً بأن صالات المؤسسة السورية للتجارة جاهزة فنياً وإدارياً، وتم اكتمال

من جانبه، أوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان أن المخصصات لكل فرد هي كيلو سكر واحد، وكيلو رز، و٣ كيلو سكر و٣ كيلو رز وكيلو شاي واحد على الكمية عن ٤ كيلو سكر و٣ كيلو رز وكيلو شاي واحد، وكرت البطاقة الواحدة، مهما بلغ عدد الأفراد في الأسرة، وكرت واحدة في شهر شباط، مع احتمال زيادة عدة مرات التوزيع في الأشهر القادمة بما يتناسب مع توافر المواد.

وأكد في تصريح لـ«الوطن» أنه تم تخصيص الكميات اللازمة للبدء بتوزيع الدفعة الأولى من السكر والرز والشاي، ويجري العمل على تأمين الكميات للدفعات القادمة. وأوضح أن الغاية الأساسية من هذا الإجراء هو التدخل الإيجابي، من خلال توفير كميات مقبولة من المواد الغذائية الأساسية للأسرة السورية، إضافة إلى فرض تخفيض الأسعار في الأسواق، من خلال إيجاد بدائل للمواطنين لتأمين هذه المواد، بحيث يصبح بمقدور الأسرة الحصول

هنا غانم - علي محمود سليمان

قرر مجلس الوزراء أمس بدء توزيع المواد الأساسية المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات «الذكية» بداية شهر شباط القادم في صالات المؤسسة السورية للتجارة وبعض مراكز البيع الخاصة عبر السيارات الجواله، على أن يتم توسيع دائرة المواد المدعومة تدريجياً. وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف نداف أنه من المقرر مبدئياً توزيع السكر والرز، وفق كميات تم تخصيصها بحسب احتياجات كل فرد، ووفقاً لوسطي عدد أفراد الأسرة السورية (وهو ٥ أفراد بموجب المكتب المركزي للإحصاء)، موضحاً أن هذا الإجراء سيكون تجربة على غرار توزيع مادة البنزين، ومن المقرر أن يتم إضافة مواد أخرى مثل الزيوت والسمون.. وغيرهما من الاحتياجات الأساسية للمواطن.

«السورية للتأمين»: تبقى أقل سعراً من الدول المجاورة

ارتفاع أسعار «البطاقة البرتقالية»

في سورية للتأمين على المركبات

عبد الهادي شباط

أظهرت مؤشرات في السورية للتأمين أنه تم رفع أسعار البطاقات البرتقالية إلى مقدار الضعف نتيجة توقف العديد من شركات التأمين عن بيع وثائق التأمين الحدودي بسبب ارتفاع قيمة التعويضات لقاء الحوادث المغطاة التي يتم سدادها بالدولار.

والبطاقة البرتقالية أحد المسميات التي أطلقت على اتفاقية التأمين الموحدة والخاصة بعبور وسير المركبات عبر البلاد العربية، وهي اتفاقية تهدف إلى الاعتراف بوثائق التأمين الخاصة بالتأمين الإلزامي على المركبات التي تصدرها أي دولة عربية منضمة للاتفاقية وذلك عند عبور المركبات فيما بين تلك الدول عبر المنافذ الحدودية البرية، فهي ترمي إلى توحيد القواعد التي تحكم التأمين الإلزامي على المركبات التي تمر عبر البلاد العربية.

وهي اتفاقية عربية تم توقيعها في تونس بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٥ وتضم معظم الدول العربية، وتهدف تلك إلى القضاء على ازدواجية التأمين بحيث يستطيع قائد أو مالك المركبة التنقل عبر البلاد العربية بمركبته مستخدماً البطاقة البرتقالية دون الحاجة لأن يبرم وثيقة تأمين عند كل دولة يعبر إليها بمركبته.

وبحسب بيانات المؤسسة، تم خلال العام ٢٠١٧ إصدار ٤٣,٤ ألف بطاقة وثيقة برتقالية بمبلغ إجمالي لأقساط ٤٨٢ مليون ليرة، بينما انخفض عدد العقود



في الدول المجاورة للسيارات التي تدخل الأراضي السورية تغطي الأضرار المادية والجسدية والتعطّل عن العمل والصحة بمبالغ محددة، بينما في لبنان، يكون الالتزام الذي تحمله البطاقة للتعويضات السري في البلدان العربية، وارتفاع سقف التعويضات للأضرار الجسدية والمادية، وبين أنه في لبنان يشتمل قانون السير على التعامل بنظام المسؤوليات المتعدد بينما في الأردن يختلف عن ذلك لجهة المسؤولية، فهي صفر بالمئة، أو ١٠٠ بالمئة وهناك أنظمة سير عربية تشتمل على سقف تعويض مفتوحة ومنها يكون التباين بأسعار البطاقات بين الدول العربية.

في العام ٢٠١٨ بنسبة ٣٠ بالمئة عن العام ٢٠١٧، وبالرغم من ذلك زادت الأقساط بما يفوق ٢٧ بالمئة. وبمقارنة إحصائية للثلث الأول من العام ٢٠١٩ مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٨، فقد انخفض إجمالي العقود المصدرة بمقدار ٦٠ بالمئة في العام ٢٠١٩، حيث بلغ عدد الوثائق حتى نهاية شهر نيسان من العام ٢٠١٩ نحو ٥٢١١ عقد مقابل أقساط بنحو ١٥٤ مليون ليرة، مقابل ١٣ ألف عقد في العام ٢٠١٨ بأقساط تجاوزت ١٧٩,٧ مليون ليرة.

وصرح مدير في المؤسسة العامة للتأمين لـ«الوطن» بأن البطاقة البرتقالية المبيعة

«التموين» و«الصناعة» يرفضان فرض رسم «ضميمة» على الحليب المجفف

الوطن

للكيلو غرام. أما بالنسبة لفرض الضميمة على استيراد الحليب المجفف ورفع الرسوم الجمركية عليه، فقد أكدت كل من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الصناعة بأن فرض ضميمة ورفع الرسوم الجمركية على استيراد الحليب المجفف سوف ينعكس سلباً على المادة وزيادة أسعارها وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار جميع المواد الغذائية الداخل في تركيبها، ما ينعكس سلباً على المواطن.

وأوضحت بالنسبة لأسعار حليب البقر الطازج، أوضحت الوزارة في كتابها أن دراسة أسعار الجملة للحليب الطازج في المحافظات خلال العام الماضي (٢٠١٩) كشفت أنها تتراوح من حيث السعر بين ٢٠٠ و٢٠٨ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد، وهذا ما يدل على استقرار في معدلات الإنتاج، لذلك اقتضت الوزارة التركيز على الاستمرار في وضع سعر استراتيجي للحليب المجفف المستورد بما يتناسب مع حماية المنتج المحلي وحماية الصناعات التي تعتمد على الحليب المجفف، وخاصة أن اللجنة المشكلة لوضع الأسعار الاسترشادية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قد وافقت على رفع الحد الأدنى لسعر الحليب المجفف المستورد الكامل الدسم من ١٨٠٠ دولار أميركي للطن إلى ٢٣٠٠ دولار أميركي، والحليب المجفف المستورد الخالي الدسم من ١٥٠٠ دولار أميركي إلى ٢٠٠٠ دولار أميركي، والأهم - بحسب الكتاب - التشدد في المواصفات الفنية للحليب المجفف المستورد من خلال مراجعة المواصفات القياسية لدى هيئة المواصفات السورية والمقاييس.

استهدفت وزارة الزراعة تخفيض كلفة إنتاج الحليب الطازج المحلي، إذ اتفقت مع مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي ضمن خطتها لعام ٢٠٢٠ من أجل تقديم دعم مالي لتأمين المحاصيل البعلية، والذي من شأنه دعم توافر الأعلاف للقطيع، وبالتالي التأثير في التكلفة النهائية للحليب.

جاء ذلك في كتاب وجهته الوزارة لرئاسة مجلس الوزراء (حصلت «الوطن» على نسخة منه) شرحت فيه تفاصيل متعلقة بدعم عملية تنمية وتطوير إنتاج الحليب ومشتقاته، وألية طلب الحكومة معرفة مجريات ونتائج ترشيد استيراد الحليب المجفف.

وبينت وزارة الزراعة أنها تسعى إلى تأمين جميع المستلزمات لدعم وتنمية وتطوير إنتاج الحليب ومشتقاته، إذ تم منح ٥٨ قرصاً عينياً لتصنيع مشتقات الألبان والألبان، إضافة إلى تقديم الدعم الفني لمربيات الثروة الحيوانية لتسويها، وتمويل المشاريع المتناهية الصغر للنساء الريفيات والتي تعتمد على إنتاج وتصنيع الحليب الطازج المنتج محلياً من خلال مديرية تنمية المرأة الريفية، كما تقوم المؤسسة العامة للأعلاف سنوياً بمنح مقننات علفية خلال فترة انعدام العطاء النباتي.

وبحسب الكتاب، تقوم وزارة الزراعة من خلال المؤسسة العامة للمباعر بإعادة تأهيل بعض محطات تربية الأبقار والذي من شأنه أن يسهم في التدخل الإيجابي بالأسواق، إضافة إلى تأمين المادة، كما سيؤثر في السعر النهائي